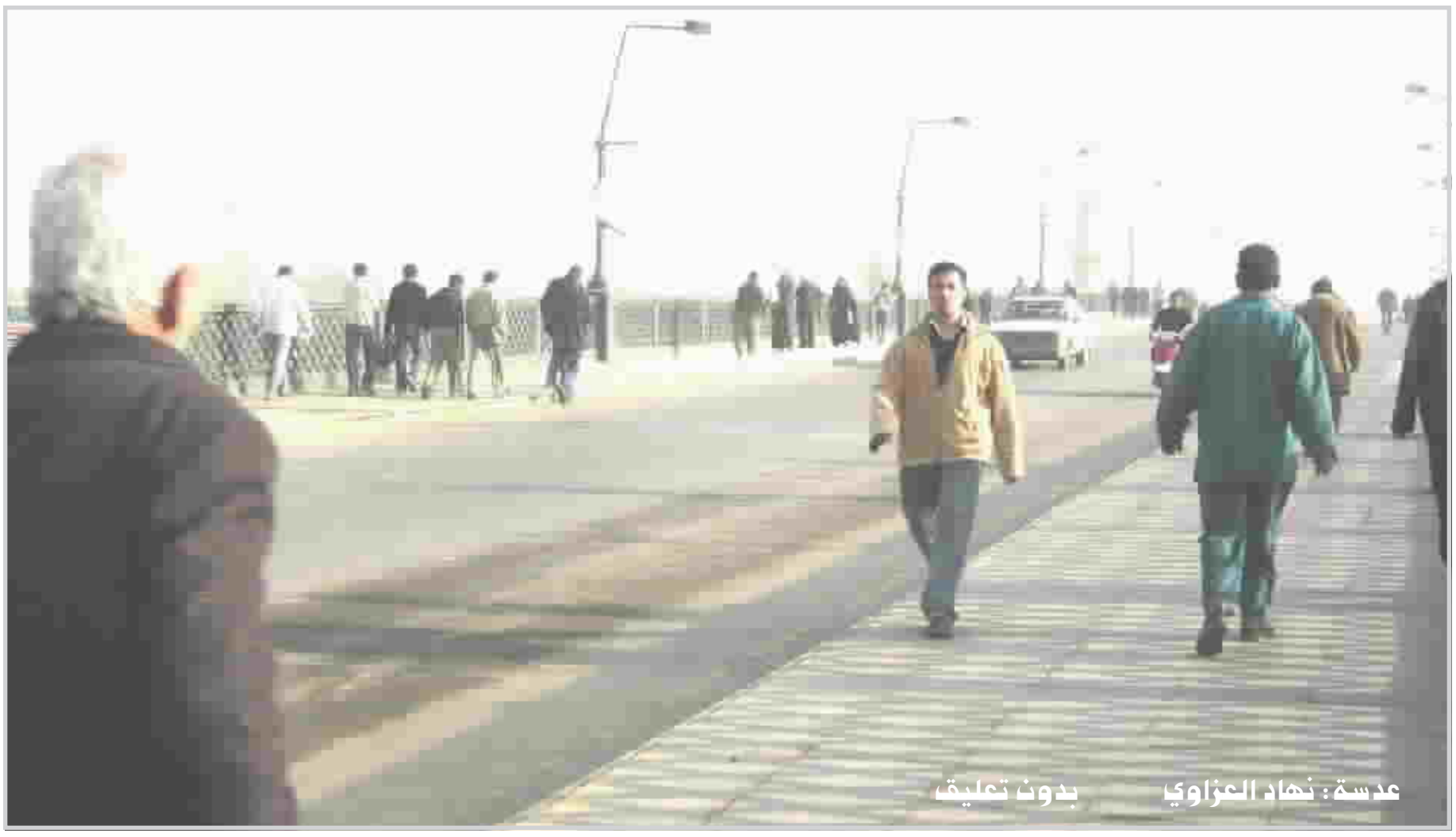

بطاقة شخصية

تواصل (المدى) نشر السير الذاتية للسادة الوزراء واعضاء مجلس النواب و تأمل من السادة الوزراء واعضاء مجلس النواب أرسال الـ(C.V)الخاص بهم مع صورة شخصية عبر بريد الجريدة الألكتروني
(almada112@yahoo.com)

)عبد الصمد رحمن سلطان علي العيدي)

من مواليد ١٩٥٨/٧/٦ زرباطية / واسط حاصل على شهادة بكالوريوس في الطب والجراحة العامة من كلية شهيد بهشتي الطب في ايران سنة ,١٩٨٤ ثم حصل على شهادة دبلوم تخصص في القلب جامعة وين النمسا ١٩٩٣ لمدة سنة. عمل ٢٣ سنة طبيباً في مختلف المستشفيات.
وشارك في الانتفاضة الصفرية واعتقل لمدة شهر عام ١٩٧٧ بعد استشهاد شقيقه محمد رحمن سلطان وفي عام ١٩٨٠ اعتقل لمدة ٥ أشهر . هاجر الى ايران بعد أن هجرت وسفرت عائلته الى ايران. يجيد اللغات (الكردية ، الفارسية ، الانكليزية) اعتقل سنة ١٩٨٠ لاتهامه بالانتماء للحركة الاسلامية. شارك في الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١ عمل لاسعاف اخوته الأكراد (قلعة دزة) في الانتفاضة الشعبانية ,١٩٩١ عضو الجمعية الاسلامية لأطباء العراق وكان مديرا لها منذ التأسيس لمدة سنة. مارس مهنته طبيباً ثم أستاذاً لمدة سنة في الجامعة الحرة في ايران / قم. اعتمد طبيباً من قبل حملات الحج لمدة خمس سنوات. له علاقات واسعة مع الأكراد الفيليين المقيمين في ايران. كان عضوا في جمعية حقوق الانسان للأكراد الفيليين في النمسا .عبد الصمد العيدي متزوج وله سبعة أولاد . نال ثقة مجلس النواب ليصبح وزيرا للمهجرين والمهاجرين.

مدير عام توزيع المنتجات النفطية لـ (المدى)

خلال ثلاثة أشهر تأهيل وبناء مصاف صغيرة في النجف والناصرية والعمارة والكوت

لدينا كميات هائلة من (البنزين) وزدنا من انتاج مصافي بيجي والبصرة والدورة

بغداد / كريم السوداني

أعلن مدير عام توزيع المنتجات النفطية حسين محمد البحريني عن تأهيل وبناء المصافي الصغيرة الموجودة في محافظة (النجف والناصرية والعمارة والكوت) خلال الاسابيع المقبلة (على ان لا تتعدى المدة ٣ اشهر والتي تنتج ما بين (١٠ - ٢٠) ألف برميل يومياً.. واضاف ان هذه الكمية سوف تتيح لنا زيادة حصة المحافظات وسيكون التوزيع بشكل مباشر إلى تلك المحافظات.

واكد البحريني انه سوف يتم تخصيص قطع اراض لانتشار محطات بواسطة شركات عالمية وعربية تحتوي على (سوبر ماركت وغسيل السيارات وإدامتها وتقديم الخدمات الاخرى) ونحن الآن بانتظار الموافقات الاصولية وسنعمل على انشاء محطات مؤقتة بواقع (٤ - ٦) مضخات لتزويد المواطنين بالوقود لحين اكمال انشاء تلك المحطات العصرية والتي يستغرق انشاؤها مدة لا تقل على ٣ اشهر.

لقد تم وبايعاز من قبل الوزير تخصيص محطة للقوات الامنية من (الدفاع والداخلية) وكذلك مؤسسات الدولة المدنية بالتزود من هذه المحطة وعدم التجاوز على الطابور الخاص بالمواطنين، وتم الايعاز إلى جميع محطات التعبئة بعدم السماح لسيارات مؤسسات الدولة بالتزود بالوقود باستثناء المؤسسات التي قدمت طلبات رسمية من مؤسساتهم باسماء وارقام السيارات وعلى نظام (الفردي والزوجي) بواقع ٥٠ لتراً اسوة بالمواطنين فضلاً عن الحصة المقررة لوزارة النفط والداخلية والدفاع والتجارة.

وافاد البحريني ان لدى العديد من المؤسسات الحكومية مستودعات خاصة يتم تزويدها من قبل الشركة لذا لن نسمح لاي مؤسسة من مؤسسات الدولة بغض النظر عن تسميتها بالتجاوز واقتحام المحطة والتزود بالوقود رغم الاوامر المشددة لمسؤولي المحطات والموظفين.

واكد البحريني ان الكميات المتوفرة من مادة البنزين هي كميات ضخمة جداً واستوردنا كميات كبيرة وزدنا من امكانية وقابلية المصافي في (بيجي والبصرة والدورة) وجميعها تعمل باحسن اداء وكميات البنزين الموجودة في المستودعات عالية جداً ولا داعي لقلق المواطن.

وبرر المدير العام تفاقم الازمة بسبب تلكؤ عمليات النقل لان الصهاريج تتعرض إلى تهديدات وإلى ابتزاز في الطرق الخارجية وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجان متابعة من مهامها رصد أي اعتداء يحصل على الصهاريج بالامكان احتواؤه خلال ساعات.

وفي سؤال عن التفاوت في اسعار المشتقات في بغداد وبقية المحافظات اوضح ان لدى الشركة البنزين (المحسن) بسعر ٢٥٠ ديناراً للتر الواحد و (العادي) بسعر ١٥٠ ديناراً للتر الواحد إلا ان ضعاف النفوس يستغلون تلك الازمة ويبيعون العادي بسعر (٢٥٠ ديناراً) إلا ان الشركة شخصت الحالة ولديها معلومات كافية وستتم معالجتها معالجة حقيقية وذلك بابعاد المسؤولين عن تلك المحطات.

وذكر البحريني ان الشركة تعمل على القضاء على (البحارة) والذين يتسترون تحت جنح الظلام لعقد الصفقات والتزود بآلاف اللترات من البنزين لتهريبه خارج العراق.

وعن تفاقم ازمة الوقود في بقية المحافظات اشار البحريني إلى ان الشركة قامت بزيارة ميدانية إلى محافظات الفرات الاوسط حيث تم الايعاز بزيادة حصة محافظة النجف وجعلها ٧٠ سيارة يومياً بدلاً من ٤٥ سيارة كذلك شمول محافظتي (بابل وكربلاء) بالزيادة ايضاً والتي سوف تتسبب بانفراج الازمة خلال الايام الثلاثة القادمة.

وعم الكميات المتوفرة من مادة النفط الابيض افاد المدير العام ان الكميات هائلة جداً والمستودعات لا تستوعبها خلال الايام المقبلة ولدى الشركة خطة لانشاء محطات خاصة لتوزيع النفط الابيض حصراً ولا وجود لأية ازمة خلال فصل الشتاء المقبل.

لماذا اخفقت الحكومات المتعاقبة في تأمين موادها؟!

اكثر من ٩٠٪ من الشعب العراقي يعتبرون البطاقة التموينية الضمان الوحيد

بغداد / كريم الحمداني

الدولة مسؤولة عن توفير الكفاية الاقتصادية للفرد عندما يكون المجتمع عاجزاً عن ذلك، وفي الوقت الحاضر فان الاكثرية المطلقة من السكان غير قادرة على توفير قوت ابنائها إلا بمساعدة الدولة، وفي دراسة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الاخيرة والتي استبينت آراء الناس، وجدت ان اكثر من ٩٠٪ يعتبرون البطاقة التموينية هي الضمان في الوقت الحاضر لعدم حدوث كارثة المجاعة في العراق، وترغب في استمرارها ورفض أي مقترحات بديلة.

فماذا عملت الحكومات المتعاقبة بعد نيسان ٢٠٠٣؟ لم اخفقت في استمرار تدفق مواد الحصة التموينية على المواطنين لترتفع الاسعار وتمتص الزيادة الحاصلة في رواتب صغار الموظفين أو الجدد؟

خبير اقتصادي مطلع طلب عدم الكشف عن اسمه تحدث لـ (المدى) عن الآليات المتبعة والمحاور في العمل سابقاً وما هي عليه اليوم، قائلاً: كانت الدولة تعتمد عدة محاور في عمل البطاقة التموينية لأجل استمرارها وقد اخفقت الحكومات بعد نيسان ٢٠٠٣ عن عمد أو تقصير واهمال بين الوفاء بالالتزامات امام المواطن وبذلك لم تتمكن حتى من المعالجة البسيطة وضمن الروتين المقيت الذي استمر عليه الحال، ومن محاور عمل البطاقة التموينية يمكن ان نوضح اين الاخفاق ولماذا:

اولاً توفير السيولة المالية لوزارة التجارة لأجل تغطية التعاقدات مع الشركات التي تتعاقد معها لتوفير المواد ويضيف لقد تلكأت وزارة المالية في توفير هذه السيولة بحجج غير مقنعة وكانت توجه الكتب الرسمية إلى وزارة التجارة بصيغ غريبة كل الغرابة مثلاً تقول "طرق سمعنا ان هنالك مواد في المخازن لا بد من صرفها اولاً ثم المطالبة بشراء مواد جديدة" أو "طرق سمعنا ان البطاقة ستلغى فلماذا...؟

لذا وجدت وزارة التجارة نفسها غير قادرة على الايفاء باستحقاقات التجار. وكذلك كانت المعاملات المصرفية في فتح الاعتماد تتأخر لاكثر من شهر وبذلك يلغى العقد اصلاً.

كما ان سحب صلاحية التعاقد من الوزارة إلى لجنة في مجلس الوزراء قد عقد عمل الوزارة ولقد مورست هذه في عهد النظام السابق من قبل "اللجنة الاقتصادية" وفشلت لعدم امكانية لجنة مجلس الوزراء من التحرك السريع وكذلك نقص الملاك وزيادة دورة المراجعات من الشركة إلى الوزارة إلى لجنة العقود ثم العودة بالروتين حتى موظف الشركة مما يتطلب زمناً كبيراً ناهيك عن الامور الاخرى!

ثانياً، نقل المواد الغذائية من الموانئ إلى المخازن: لقد كان لوزارة التجارة اسطول نقل بري اكبر مما تملكه وزارة النقل وكان هذا الاسطول مخصصاً للنقل الداخلي بين الصوامع والمخازن في المحافظات وكان النظام السابق يستخدمه بانسيابية كبيرة حتى ان أي محافظة لا تعرف ما في المحافظة الثانية من خزين ولا يعرف التجار والوسطاء ذلك لذلك كان مسيطراً على التوزيع والاسعار وكانت لجنة النقل المركزية مرتبطة مباشرة بالوزير ويحضر مديرها يومياً إلى مجلس الوزارة الذي يجتمع بعد نهاية الدوام ليعرف كل التفاصيل عن النقل والخزن والكميات الواصلة والمتعاقد عليها وتاريخ وصولها وما وزع يومياً على الوكلاء وعدد الافراد المستفيدين والنسبة المئوية للتوزيع بحيث يكون يوم (١٨) من كل شهر نهاية توزيع المواد الغذائية لكل العراق و(٢٨) من كل شهر نهاية توزيع الطحين.

اما الآن فلا اجتماع دوري ولا احصائيات ولا سيطرة على النقل بل ان سيارات بعض شركات الوزارة مؤجرة لوزارات اخرى وان سواقاً من الوزارة يؤجرون شاحناتهم حتى للقطاع الخاص، وبالرغم من تعهد وزارة النقل لنقل المواد الا ان الكثير لم يستغل من طاقة النقل الخاص والشركات الاخرى التي للعراق حصة فيها مثل النقل البري العراقي الاردني أو السوري او شركة الجسر العربي. ولا نعرف كم هو المتبقي من اسطول وزارة التجارة وما هي الاجراءات المتخذة بذلك.

ثالثاً، الخزن.. لعل من العبث الخوض في هذا المجال لأن جميع المخازن والصوامع غير مسيطر عليها وللعلم ان العراق يمتلك اكبر عدد من الصوامع في اية دولة من دول العالم بما فيها كندا واستراليا المنتجة للحبوب. وان مخازن وزارة التجارة تعج في جميع المحافظات وعلى طراز كانت لجان الامم المتحدة قد استغربت لدقة العمل فيه في بلد مثل العراق بل ان خبراء منهم من كينيا ونايجيريا ودول اخرى ارادها نقل التجربة لبلدانهم لا يعرف ما في هذه المخازن الآن وما يجري فيها - لعل من الامانة ان نقول ان الرقابة التجارية لا تستطيع دخول اكثرها ولا تملك أي معلومات حقيقية عما يجري إلا من خلال التقارير الورقية التي تصل من الشركات وتصادق عليها الرقابة فقط - وان الصوامع للحبوب كانت دائماً لا تستوعب الحبوب الواصلة غير ان اكثرها قد فرغ الآن.

رابعاً، المطاحن.. ان اول مطحنة كبيرة انشئت بالعراق هي مطحنة العطيفية عام ١٩٣٤ وبعدها انشئت عدة مطاحن واستمرت واصبحت جميعها للقطاع الخاص عدا مطحنتين هما الدورة والتاجي وقد قامت الدولة سابقاً باستيراد مطاحن حديثة بدأت تعمل الآن وزادت الطاقات الانتاجية في العراق والتي كان من المقرر زيادة حصة الفرد الواحد بعد زيادة امكانية انتاج المطاحن وكانت تعمل سابقاً بكل طاقتها باشراف مركزي مباشر من الدولة إلا أن الحاصل حالياً ان المطاحن لا تعمل بنصف طاقتها وتم استيراد طحين من الدول المجاورة وهذا الطحين المستورد لا يصلح للمخابز الحجرية المستخدمة في العراق بل للمخابز المشابهة لافران الصمون أي الافقية مما ادى إلى حصول نقص حاد في مادة الطحين للمستهلك وزادت اسعاره وبدل استيراد الحنطة الجيدة بدأت تصل للعراق حنطة بعضها مثل الذي تستورده بعض الدول المجاورة ويصل إلينا وتسمى "الحنطة الخشنة" وللامانة نقول ايضاً ان الصوامع "السايلوات" والمطاحن لم تتوقف حتى عام ١٩٤٧ عام المجاعة الكبرى في العراق عن العمل كما حاصل اليوم.

خامساً، الوكلاء.. ان الدراسات الميدانية اكدت ان اكبر شبكة من الوكلاء في أي بلد في العالم لم تنجح كما هي شبكة الوكلاء في العراق. إلا ان هؤلاء الوكلاء غير مسيطر عليهم الآن وهم يعملون وفق ضميرهم وليس وفق واجباتهم كما ان الكثير منهم لحقت به خسارات مادية لارتفاع اجور محالهم ونقص مواردهم التي كانوا يحصلون عليها من وزارة التجارة سواء من النسبة المالية لهم أو من فوارق وزن التجزئة مما حدا بالبعض بترك العمل أو بالتلاعب في المواد أو استخدام أي اسلوب آخر مما يؤثر على وصول المواد للمستهلك كماً ونوعاً.

سادساً، الجانب الاداري.. لم تكن الوزارة موفقة ادارياً في ادارة البطاقة التموينية ولم تكن الحكومات المتعاقبة موفقة في ادارة الازمة مما افلت زمام المبادرة لديها وعدم خبرة ملاكاتها في الاستيراد والتسويق والمتابعة وانكفاء الكثير من الموظفين الصغار خوفاً أو تعمداً وعدم توزيع المسؤوليات حسب الحاجة والكفاءات. بل سدت شواغر ادارات الوزارة بعناصر اقل ما نقول عنها ليس لها خبرة في هذا المجال.

سابعاً، والعامل الحاسم والمهم باعتقادنا هو عدم قدرة الحكومة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بالاستمرار بالعمل بالبطاقة التموينية أو ايقافها لعدم وجود نية أو خطة مسبقة بذلك فالدولة منقسمة على نفسها في اتخاذ القرار مما ضاعت معها البطاقة التموينية وانفرط عقد السيطرة وبدأت الحكومة محاولة الترقيع لثوب مزقته مما زاد في تشققه وكثرت عيوبه ولذلك لم تتمكن الدولة حتى من وضع اللبنات اللازمة للبطاقة التموينية في الاعوام القادمة.

دائرة البعثات تؤكد: المعدل هو الأساس وليس العمر ورشحنا إلى الآن ١١٨ متقدما ممن فوق الاربعين

بغداد / المدى

أعلنت دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بيان اصدرته أنها رشحت إلى الآن للبعثات الدراسية ١١٨ متقدماً ممن جاوزوا الأربعين بينهم ٢٢ فوق الخمسين وذلك من أصل حوالي ١٠٠٠ مقعد بينما ما يزال ٤٧٠ مقعدا منها شاغراً وسيكون لمن جاوزوا الاربعين نصيب فيها.

واكدت دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في بيانها الذي حصلت (المدى) على نسخة منه أن معدل المتقدم هو المعيار الأهم للتنافس على البعثات الدراسية وليس العمر كما يرد في كثير من وسائل الإعلام حيث كان للعمر نسبة ٨٠٪ من آلية احتساب نقاط المفاضلة للمتقدمين لدراسة الماجستير من غير الموظفين، و٧٥٪ لنظرائهم من منتسبي الوزارات الأخرى بما فيها وزارة التعليم العالي، وكان للمعدل نسبة ٨٠٪ للمتقدمين لدراسة الدكتوراه من غير الموظفين فيما كانت ٧٢٪ لنظرائهم من منتسبي الوزارات الأخرى عدا التعليم العالي إذ كانت نسبة المعدل ٦٥٪، ليجيء بعده العمر الذي لم تتجاوز نسبته في احتساب نقاط المفاضلة ١٥٪ للمتقدمين لدراسة الماجستير والدكتوراه من منتسبي الوزارات، و٢٠٪ لنظرائهم من غير الموظفين. أما العمر فقد انحصرت نسبته بين ١٢٪ و ٢٠٪ التي لم يتجاوزها إلا في اختصاص البورد حيث وصل الى ٢٢٪.

علما أن هناك معايير أخرى كسنوات الخدمة، والدرجة العلمية، ومسقط الرأس.

ويأتي هذا الإعلان في معرض رد دائرة البعثات والعلاقات الثقافية على ما اوردته الصحف وعدد من وسائل الإعلام العراقية الاخرى عن إعلان آلية احتساب نقاط المفاضلة للمتقدمين على البعثات الدراسية، مما ترتب على ذلك من مقالات، وتحقيقات صحفية، ولقاءات مع المواطنين، وشكاوى تكاد تجمع في سوادها الأعظم على انتقاد آلية احتساب نقاط المفاضلة، ولاسيما في ما يتعلق بنقاط مفاضلة عمر المتقدم، مطالبة بتغيير هذه الآلية بعد التشكيك بنزاهة عملية الترشيح للبعثات حيناً، وبعدالتها في أحيان كثيرة أخرى، وغالباً ما تنحصر المطالب بإجراء تغيير جوهري على عمر المتقدم، أو بإلغائه بل بقلبه رأساً على عقب ليصبح المتقدم الأكبر سنا هو الأوفر حظا من الأصغر في الترشح للبعثات الدراسية.

إن دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تؤكد للمعترضين عليها ممن يرون أن المتقدمين ممن لهم خبرة تدريسية طويلة ظلموا في احتساب النقاط - تؤكد أن هؤلاء روعوا في احتساب النقاط مرتين: أولاهما في احتساب سنوات الخدمة وثانيهما في احتساب الالقاب العلمية. وتذكر دائرة البعثات أنها تحترم رغبة جميع المتقدمين من مختلف الأعمار ولاسيما الأكبر سناً في الترشح للبعثات الدراسية، ولكن محدودية المقاعد نحو (١٠٠٠) مقعد قياسا بعدد المتقدمين الذي يزيد على (١٤٠٠٠) متقدم يجعل من الضروري وضع آلية للتنافس تضمن ترشح الأكثر كفاءة من بين المتقدمين، ومن هنا كان المعدل هو المعيار الذي يحدد الأفضل من الناحية العلمية، ثم صغر سن المتقدم كون ذلك هو المعيار الذي يحدد مدى الفائدة التي ستعود على البلد من إرسال هذا المتقدم من دون الأخر، حيث أن الأصغر سيكون أمامه وقت أطول لإيصال ما تعلمه مقارنة بالأكبر سنا، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بين المتقدمين وفق آلية احتساب النقاط التي وضعتها لجان علمية متخصصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي هذا السياق فإن دائرة البعثات والعلاقات الثقافية تجدد التأكيد على أن البعثات الدراسية لم تكن تعويضا لحرمان أي شخص، وليست مكافأة تصرف بعد سنوات خدمة عديدة، فهي ليست تشريفاً أو تكريماً أو سفرة سياحية، وإنما طريقة أساسية لتطوير المستوى العلمي في العراق؛ ولكي تحقق هذه الطريقة مبتغاها بأفضل وسيلة كان من اللازم تفضيل الأعلى من الناحية العلمية، والاصغر من الناحية العمرية كونه سيعود على البلد بمردود أكبر فهل يستوي من يعود من البعثة ليدرس ويبحث ٣٠ سنة وأكثر ومن يحتم عليه عمره أن لا يدرس سوى بضعة سنوات بعد أن تكون الدولة قد صرفت عليه ما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ دولار.